بنوك الادخار فى جمورية مصر العربية(١)

الدكتور عبد الجليل هويدى

بعد أن عرضنا لنشأة بنوك الادخار وتطورها فى الدول المختلفة ونشاطاتها الواسعة واوجه هذا النشاط الخدمى الاستثمارى وليكفية اجتذاب المدخرين والمدخرات الى اوعيتها الادخارية وبعد أن أوجزنا شرح التنظيمات الادارية التى تسود هذه البنوك ومدى مساهمة المودعين فى الادارة حتى تحقق الغرض منها ، نرى أن نستعرض بافاضة لبنوك الادخار فى جمهورية مصر العربية :

اسباب نشأتها وتطورها ونشاطها ثم اسباب قصورها عن بلوغ الأهداف التى نشأت من أجلها والظروف التى تكتنفها فى الوقت الحاضر .

لذلك نقدم فى المبحث الأول الأسباب التى دعت الى انشاء بنوك الادخار المحلية ، ونتلوه بمبحث ثان عن تطور نشأة هذه البنوك .

ونعرض فى مبحث ثالث أسباب قصور بنوك الادخار عن القيام بوظائفها .

ونستعرض فى المبحث الرابع ممارسة البنوك المصرية الاشراف على بنوك الادخار ومدى صحة هذا الاتجاه .

وتختتم هذا البحث بمبحث خامس عن نشأة نوع آخر من البنوك هو بنك ناصر الاجتماعى لبيان الروابط التى تجمع بينه وبين بنوك الادخار .

المبحث الأول
اسباب انشاء بنوك الادخار

تحاول الدول النامية — ومنها جمهورية مصر العربية — ازاحة كابوس التخلف الاقتصادى والاجتماعى بتجميع أكبر قدر ممكن من فائض انتاجها لاستخدامه فى تمويل المشروعات الاستثمارية التى تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) سبق ان نشر بحث عن بنوك الادخار المحلية اغراضها واسباب نشأتها فى الدول المختلفة فى العدد ٣٤٦ اكتوبر سنة ١٩٧١ . وبحث ثان من خصائص بنوك الادخار المحلية بالعدد ٣٥١ يناير سنة ١٩٧٢ .

ولعل بنوك الادخار المحلية من اقوم المؤسسات لتجميع مدخرات الطبقات الفقيرة من المجتمع وهى الطبقة السائدة فيه وبذلك تحصل الدولة على اموال وفيرة بسبب كثرة المدخرين كما تعتبر ركيزة اساسية فى تربية الشعب وتقويمه اخلاقيا ونبذه لكثير من العادات والتقاليد والمعتقدات غير العلمية .

ويمكن ايجاز أسباب وجوب انشاء بنوك الادخار فى جمهورية مصر العربية على الوجه الآتى :

(أ) قلة حجم المدخرات .

(ب) التخلف الاجتماعى .

(ج) عدم كفاية اجهزة الادخار .

(أ) قـــلة حجم المدخرات :

من الخصائص العامة التى يتسم بها هيكل المدخرات فى الدول المتخلفة هو انخفاضها لدرجة كبيرة . وقدرت لجنة التخطيط قيمة الادخار القومى فى مصر فى عام ٥٩/١٩٦٠ بحوالى ١٨١ مليـــون جنيه وبلغ الدخل القومى ١٣٧٨ مليون جنيه اى أن معدل الادخار كان ١٣ ٪ من هذا الدخل .

ورغم انخفاض معدل الادخار فان نســـبة المدخرات المتولدة فى قطاع الأعمال والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والادارة العامة قد بلغت ٥ر٨٧٪ ولم تتجاوز مدخرات القطاع العائلى ٥ر١٢٪ من جملة المدخرات الوطنية .

وتوضح البيانات الاحصائية أن جملة الدخل المتاح للقطاع العائلى فى سنة ٥٩/١٩٦٠ بلغ ٧ر١٠١٣ مليون جنيه لم يدخر منه الا مبلغ ٧ر٢٢ مليون جنيه اى ان ميل القطاع العائلى للاستهلاك يعادل ٨ر٩٧٪ ونســـبة ميله للادخار ٢ر٢٪(١) وهى ظاهرة خطيرة تستحق الدراسة والعمل سريعا على ايجاد الوسائل المناسبة والمنظمة لزيادة جمع المدخرات من الأفراد .

ومع أنه يجب الاعتماد على مدخرات القطاع العام لدرجة كبيرة فى الدول المتخلفة عموما الا انه يجب العمل على رفع مستوى مدخرات الأفراد لانه لو أحسن جمعها وتنظيم تحصيلها ووضعت لها اسس علمية ادخارية مدروسة لأتت بنتائج طيبة وأصبحت موردا هاما من موارد التمويل الداخلى .

---

(١) المصدر : اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس يوليو ١٩٦٠ ـ يونيو ١٩٦٥ . والاستاذ رمزى زكى « مشكلة الادخار » الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٨٤ وما بعدها .

لذلك بذلت الحكومة المصرية فى خلال السنوات ١٩٥٩ وما بعدها محاولات لايجاد اجهزة متخصصة لجمع المدخرات . وطرح البحث امام عدة لجان شكلت لهذا الغرض فى وزارة الاقتصاد ثم احيل الى المؤسسة المصرية العامة للادخار بعد انشائها فى ٦١/١٢/٢٨ التى رأت البدء بانشاء بنوك الادخار على نطاق ضيق على سبيل التجربة مع وضع اسس السير بالمشروع ودراسة الصعاب التى تعترض التنفيذ وكيفية تذليلها ثم التوسع فيه بعد ذلك ولكن على خطوات بحيث يشمل فى النهاية جميع أرجاء البلاد(١) .

ورغم قيام الدولة بمجهود شاق فى وضع خطة اقتصادية خمسية للتنمية الاقتصادية واستهدفت بموجبها أن يحقق الادخار نسبة ٢٠٪ من اجمالى الدخل القومى الا أن هذه النسبة لم تتجاوز ١٤ر٤٪ خلال عامى ٦١/٦٠ ، ٦٥/٦٤ كما هو موضح بالجدول الآتى) :

السنوات	إجمالى الإدخار المحلى بمليون جنيه	إجمالى الناتج المحلى بمليون جنيه	نسبة إجمالى الإدخار المحلى إلى إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية
سنة الأساس ٥٩/٦٠	١٧٥,٩	١٣٧٥,٦	١٢,٨٪
١٩٦٠/١٩٦١	٢٠١,١	١٤٥٩,٣	١٤,٤٠
٦١/٦٢	١٦٤,٧	١٥١٣,٣	١٠,٩
٦٢/٦٣	١٩٥,٦	١٦٨٤,٦	١١,٦
٦٣/٦٤	٣٣٦,٨	١٨٧٧,٩	١٢,٥
٦٤/٦٥	٢٨٨,٤	٢٠٥٠,٦	١٤,١
المتوسط السنوى	٢١٩,١	١٦٦١,٩	١٣,٢

فاذا انتقلنا الى الأربع سنوات التالية لخطة التنمية الاقتصادية الأولى لم نلاحظ الا زيادة طفيفة فى قيمة الادخار المحلى الاجمالى وبيانها على الوجه الآتى :

(١) الاستاذ حامد مصطفى الغماز محاضرة عن تجربة بنوك الادخار المحلية بمعهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨ الناشر البنك المركزى المصرى .

(٢) مجلة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء العدد الثامن والاربعين السنة الرابعة ديسمبر ١٩٦٦ ص ٥٧ .

السنـــة	بملايين الجنيهات
١٩٦٦/٦٥	٣٠٩ر٦
١٩٦٧/٦٦	٣٤٠ر
١٩٦٨/٦٧	٢٨٨ر٢(١)
١٩٦٩/٦٨	٣٤١

بل ويسترعى النظر ان البون ما زال شاسعا بين الادخـــار المتولد فى القطاع العام والادخار المتولد فى القطاع الخاص كما كان فى اول هذا العقد . ففى سنة ١٩٦٨/٦٧ كان مقدار الادخار المتولد فى القطاع العام ٢٨٥ر٨ مليون جنيه بنســبة ٨١ر٨٪ من جمـلة الادخـار والادخـــار المتولـد فى القطاع الخاص ومقداره ٥٢ر٤ مليون جنيه تمثل ١٨ر٢٪ من اجمالى الادخار. وفى سنة ١٩٦٨/١٩٦٩ كان الادخـار المتولد فى القطاع العـام مقداره ٢٩٧ر٣ مليون جنيه بنسبة ٨٧ر٢٪ من اجمالى الادخار ، وبلغ الادخار المتولد فى القطاع الخاص ٤٣ مليون جنيه تمثل نسبة ١٢ر٨٪(٢) .

ولهذا نرى ضرورة العمل على رفع كفاءة اجهزة الادخار لزيادة مدخرات القطاع الخاص ليسد النقص الخطير فى اجمالى المدخرات خصوصا المتولدة من القطاع العائلى . فاذا التمست اجهزة الادخار المحلية جمع المدخرات من الفئات الفقيرة من الشعب فى المدن ثم انتقلت الى القرى البعيدة والعزب والكفور والنجوع النائية واقتربت من اهلها والتصقت بهم وابتغت المدخرات بوسائلها الحديثة لحصلت على مبالغ وفيرة وقاربت قيمة مدخرات القطاع العائلى مدخرات القطاع العام .

(ب) **التخلف الاجتماعى :**

يسود المجتمعات المتخلفة الكثير من المعتقدات والتصرفات التى لا تتفق والعلم الحديث . وتتسم العلاقات والعادات الاجتماعية والفكرية والاتجاهات المعنوية فى الريف بروابط وافكار موروثة من اقدم العصور ومرتبطة بتقاليـد عميقة الجذور . وحتى عندما بدات الثورة الصناعية فى مصر وانتقل كثير من العمال الى المدن فقد انتقلوا اليها بما ورثوه من عادات وافكار وعقليات موروثة من بيئة هى فى صميمها ريفية .

ومن اهم المعتقدات التفكير القـائم على نظرة الفرد الى « القضـاء والقدر» المبنى على اساس شعوره بالاستسلام والعجز عن تغيير اى

---

(١) هذا العجز بسبب النكسة التى لحقت بالبلاد فى حرب ١٩٦٧ .

(٢) هذه البيانات من تقريرين للمتابعة صادرين من وزارة التخطيط عند تقييم النمو الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية الاول عن السنة ٦٧/٦٦ وتاريخ نشره اغسطس ١٩٦٨ ص ١٥٤ والثانى عن تقييم النمو الاقتصادى ٦٩/٦٨ وتاريخ النشر اغسطس ١٩٧٠ ص ١٠٤ .

وضع من الأوضاع التى يجدها سائدة فى المجتمع واحساسه بان هذه الأوضاع لا تقبل التغيير لأنها نشأت بارادة من الله .

وبالتالى فهو لا يعترف بالابداع الفردى والتفكير المبنى على العقل فى الوقت الذى يجب فيه على المجتمع ان يتطلع الى أحداث تغيير ثورى يؤدى الى زيادة فاعليته فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يجعل لماضيه الا حدودا ضيقة يتطلع اليها فقط لتعطيه دفعة ثورية متقدمة .

وتسود فى هذه البيئة أعمال الشعوذة والسحر وهى تعبير واضح عن عجز الانسان عن بلوغ أهداف القوة والغنى فيلجأ الى القوى الخفية التى يتصور أنه يستطيع عن طريقها التحكم فى مجرى الاشياء .

ويميل أفراد المجتمعات النامية الى البساطة فى نمط الحياة وبطء ايقاعها وتتخذ أساليب الانتاج ذاتها طابعا ثابتا وليس ادل على ذلك من أن أدوات الانتاج فى الزراعة مازالت هى المستعملة حتى الآن من آلاف السنين كما أن الادوات والآلات فى المهن الحرفية لا يجرى اختراع أو تجديد ما عفى عليه الزمن منها .

ونظرا لأن هذه المجتمعات قد استحكم وتسلط فيها المستعمر والاقطاعى ، لذلك نجد أهلها لا يميلون الى اتخاذ القرارات أو البحث عن الحلول للازمات والمشاكل التى تعترضهم بل يتركونها للمتحكمين المسيطرين اعتقادا منهم بان راى الحاكم هو الاصلح او ايثارا للسلامة(١) .

كل هذه العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية السائدة فى البلاد النامية يمكن لبنوك الادخار المحلية أن تعيد الى مسرح الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية النشاط والقوة والحيوية بأعادة تنظيمها على أسس ثورية مبنية على ديمقراطية هذه المجتمعات فى منحهم الحرية فى ادارة أموالهم ومصانعهم فى الريف وممارسة حق الاقتراح وابداء الراى والتنفيذ لكثير من المشاريع المحلية مما يبث فيهم الثقة ويمنحهم الامل فى حياة أفضل نابذين الأفكار التى رسبت فى الماضى النابعة من التحكم والتسلط والسحر والشعوذة والنظرة الخاطئة لمبدأ القضاء والقدر وغيرها .

(ج) عدم كفاية أجهزة الادخار :

تقوم بتجميع المدخرات فى مصر ونشر الوعى الادخارى بين المواطنين عدة

---

(١) الدكتور فؤاد زكريا فى مؤلفه « الجوانب الفكرية فى مختلف النظم الاجتماعية » الهيئة العامة للكتب والاجهزة العلمية مطبعة جامعة عين شمس سنة ١٩٧٢ ص ١٧ وما بعدها .

اجهزة ادخارية نرى ان نعرضها مع بيان اوجه نشاطها اولا ثم نوضح بعد ذلك مدى كفايتها فى تنمية الوعى الادخارى :

١ ــ اجهزة الادخـــار(١)

اولا : صـــندوق توفير البريد :

صدر قانون بانشاء اول صندوق للتوفير فى مصر الحديثة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠ على ان تولى مصـــلحة البريد ادارته وتشرف وزارة المـــالية على توظيف امواله . ونفذ هذا القانون فى اول مارس سنة ١٩٠١ حين بدات مصلحة البريد بانشاء قلم باداراتها لصندوق التوفير كمركز رئيسى له ، كما ادخلت الخدمة التوفيرية بمكاتبها بالعواصم الكبرى . ثم اخذت فى تعميمها تدريجيا حتى بلغ عددها ١٤٠٠ مكتب فى عام ١٩٦٩ . وقد جعـــل القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ من الصندوق هيئة مستقلة لهاشخصية معنوية .

ورغم ذلك فان استقلال الصندوق ظل معطلا الى ان صـــدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٨ والذى قضى بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة وانشاء لجنة لشئون الموظفين بها . ثم فصلت ميزانية الهيئة للسنة المـــالية ٥٩/٥٨ عن ميزانية هيئة البريد والحقت بالميزانيـــة العامة للدولة اعتبارا من ١٩٥٨/٧/١ .ولكن مكاتب البريد ظلت تقوم بأعمال التوفير مما جعل من الصعوبة بمكان فصل هذا الصندوق . ولذلك ادمج مرة اخرى فى هيئة البريد بقرار جمهورى فى ١٩٦٧/٨/٢٩ .

وقد ارتفع الحد الأقصى المسموح به لقبول الودائع بالصـــندوق من ٢٠٠٠ جنيه الى ٣٠٠٠ جنيه فى يوليو ١٩٦٢ للمودع الواحد ثم اعيد رفعه الى ٥٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٦٣ كما ارتفع سعر الفائدة من ١٪ من اول نشأته حتى سنة ١٩٥٣ ثم الى ٢٪ من سنة ١٩٥٣ حتى ١٩٥٦ ، ٢ر٥٪ حتى سنة ١٩٦١ والى ٣٪ حتى ١٩٦٩/٦/٣٠ ثم ارتفع الى ٣ر٥٪ اعتبارا من يوليو سنة ١٩٦٩ .

وبلغ عد المودعين فى الصندوق ما يزيد قليلا عن نصف مليون مودع . ثم اصبح عدد هؤلاء المودعين يزيد عن المليون ونصف المليون فى سنة ١٩٦٧(٢)

---

(١) نقصد باجهزة الادخار فى هذا المجال اجهزة الادخار الاختيارى لا الاجبارى وهى التى تتشابه مع بنوك الادخار المحلية .

(٢) تقرير هيئة صندوق التوفير عن سنة ١٩٥٩ ص ١١ ومحاضرة القاها الاستاذ حـــامد مصطفى الغماز بمعهد الدراسات المصرفية فى ديسمبر سنة ١٩٧٠ ونشرت ضمن مطبـــوعات هيئة المعهـــد ص ٨ .

وتطورت مبالغ الايداع على الوجه الآتى :

السنة	المبلغ بمليون جنيه
١٩٥٦	٢٦ر٦
١٩٥٧	٣١ر٥
١٩٥٨	٣٤ر٨
١٩٥٩	٣٨ر٦
١٩٦٠	٤٠ر٦
١٩٦١	٤٣ر٤
١٩٦٢	٥١ر٦
١٩٦٣	٥٩ر٦
١٩٦٤	٦٨ر٣
١٩٦٥	٧٤ر٠
١٩٦٦	٧٥ر٧
١٩٦٧	٦٩ر—
١٩٦٨	٧٠ر٣
١٩٦٩	٧٢ر٥
مايو ١٩٧٠	٧٣ر٦(١)

وقد يتضح أن ودائع الصندوق فى زيادة مستمرة سنويا ولكنها زيادة طفيفة لا تتناسب وسعة انتشاره فى أنحاء الجمهورية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٢ لسنة ١٩٦٢ الذى أذن لوزير الخزانة باستثمار أموال الصندوق بفائدة ٤ر٥٪ وتستغل أغلبها فى تمويل مشروعات التنمية ثم فى أوراق مالية وسندات حكومية وقروض لدى الهيئات والبنوك(٢) . وأدخل الصندوق حديثا نظام الطوابع البريدية لتجميع المدخرات الصغيرة ثم الغيت وحل محلها طوابع أدخارية بدأ العمل بها من اكتوبر سنة ١٩٧٠ .

ثم أنتهج نظام اليانصيب على حسابات التوفير بالصندوق ابتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٨ ويجرى الفرز بالحاسب الالكترونى لعدد ٣٣ جائزة الأولى منها تبلغ قيمتها الف جنيه .

ثانيا : **البنوك التجارية :**

كانت البنوك التجارية فى مصر فى أغلبها فروعا لبنوك أجنبية فاعتمدت فى

---

(١) البنك المركزى المصرى المجلة الاقتصادية المجلد العاشر العددين الاول والثانى ص ٧٥ .
(٢) رسالتنا للدكتوراه سياسة الاقتراض العام الداخلى فى الجمهورية العربية المتحدة سنة ٦٨ الناشر دار المعارف ص ٣٢٨ .

تمويل عملياتها التجارية والاقراض على مراكزها الرئيسية فى الخارج ولم تهتم بتجميع المدخرات من المواطنين او تشجيع عملائها على الادخار وادخال مزايا ادخارية لخدمتهم . وعندما تم تمصير بعض البنوك التجارية بعد العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ . ابتدات البنوك التجارية تعمل على خدمة الوطن وتنتهج سبيلا وطنيا لصالح المجتمع خصوصا بعد أن أممت جميعها فى يوليو سنة ١٩٦١ فعملت على تنمية الوعى الادخارى وجذب المدخرات . وقد ادمجت البنوك المصرية فى خمسة بنوك سنة ١٩٦٣ وهى البنك الاهلى وبنك مصر وبنك القاهرة وبنك الاسكندرية وبنك بور سعيد ثم أدمج هذا البنك الأخير فى بنك مصر وأصبحت البنوك التجارية أربعة بنوك فقط .

والوسائل الادخارية التى انتجتها البنوك تتفق فى شروطها الأســـاسية ولكنها تختلف الى حد ما فى بعض المزايا الممنوحة للمدخرين .

واهم هذه الوسائل الادخارية ما يلى :

١ ــ الحسابات الثابتة والحسابات باخطار سابق :

هى ودائع لا يجوز السحب عليها الا بعد أجل معين . ويجدد الحساب تلقائيا بمجرد حلول ميعاد استحقاقه والمدة مساوية للمدة السابقة الاتفاق عليها باقرار كتابى كما يجوز للعميل طلب سلفة بضمان وديعته .

أما الحســـاب باخطار فكما هو ظاهر من اسمه لا يجـــوز السحب منه الا بعد مدة يتفق عليها بين العميل والبنك ويخطر فيها الاخير بالمبلغ المراد صرفه وتاريخ الصرف حتى لايفاجأ البنك بطلب مبالغ كبيرة قد تضر بسيولته .

وتتمتع الودائع الثابتة والودائع باخطار بفائدة يتراوح سعرها طبقا لمدة الوديعة على الوجه التالى :

مدة الوديعة	الفائـــدة	الفائدة بعد خصم الضريبة
شهر بحد أدنى الف جنيه	٢٪	١ر٢٤٪
من شهر الى ٣ شهور	٢ر٥٪	١ر٥٥٪
من ٣ شهور الى ٦ أشهر	٣٪	١ر٨٦٪
من ٦ اشهر الى ١٢ شهرا	٣ر٥٪	٢ر١٧٪
أكثر من سنة	٤٪	٢ر٤٪

ونظرا لأن شركات القطاع العام قد استطاعت ايداع مبالغ نقدية كبيرة لآجال طويلة فقد حدد البنك المركزى المصرى فى فبراير سنة ١٩٦٦ الحد الأقصى لفوائد ودائع القطاع العام بمبلغ ٢٪ .

ومن هذه الالمامة البسيطة بالحسابات الثابتة وباخطار يبدو عزوف البنوك التجارية عن منح ميزات لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على ايداع مدخراتهم عن طريق هذا الحساب .

وتفضل البنوك قبول الحسابات الجارية التى الغيت الفائدة بالنسبة لها فى ٢٨ يونيو ١٩٦٤ .

٢ — ودائع صناديق التوفير :

فضلا عن قبول ودائع التوفير العادية تحاول البنوك التجارية جاهدة استحداث ميزات لمدخرين للاسهام فى زيادة المدخرات وكسب الثقة لدى المواطنين سواء المتعاملين معها بأوجه التعامل المختلفة او المودعين فى صندوق التوفير فقط . ولذلك اختلفت وسيلة هذه البنوك فى جذب اكبر عدد من المدخرين بالوسائل الآتية :

(أ) بنك القاهرة :

ويتبع نظام **الحساب الشخصى** ويحق بموجبه للمودع فى دفتر التوفير السحب من أى فرع من فروع البنك المنتشرة فى كثير من البلاد وسعر الفائدة بالنسبة لهذا الحساب ٣٪ فقط .

(ب) بنك الاسكندرية :

وينهج نظام **التوفير ذو المزايا المزدوجة** وبمقتضاه يمنح كل مودع لا تقل مدخراته فى دفتر التوفير عن خمسة جنيهات فرصة الفوز فى السحب الشهرى والذى يمنح الفائز الأول فيه عشرة جنيهات شهريا لمدة ٥ سنوات والثانى عشرة جنيهات شهريا لمدة ثلاث سنوات والثالث خمسة جنيهات شهريا لمدة سنتين والفائزون من الرابع الى التاسع خمسة جنيهات شهريا لمدة سنة وسعر الفائدة ٣٪ سنويا .

(جـ) بنك بور سعيد (ادمج فى بنك مصر)

ويطبق نظام **التوفير ذو الجوائز** وفيه يتعهد المودع بعدم السحب لمدة عام على أن يتم اجراء قرعة مرتين فى العام فى ٢٥ يناير ، ٢٥ يوليو ويمنح الفائزون الثلاثون الأول جوائز تراوح قيمتها من ١٠٠٪ من قيمة

---

(١) الاهرام الاقتصادى العدد ٣٩٩ أول ابريل سنة ١٩٧٢ ص ١٤ ، والاستاذ احمد حسن رضوان محاضرة بمعهد الدراسات المصرفية عن دور البنوك فى نشر الوعى الادخارى وجمع المدخرات ، مارس سنة ١٩٦٧ ونشرت ضمن مطبوعات هذا المعهد .

المبلغ المشترك به فى الجائزة الأولى الى ١٠٪ من قيمة المبلغ المشترك به فى الجائزة الأخيرة .

(د) **بنـــك مصر :**

ويتبع البنك نظام **الودائع المتضاعفة** وبموجبه يجوز للمودع أن يتقدم بمبلغ لا يقل عن خمسة جنيهات ولا يزيد عن ٢٠٠٠ جنيه ولدة سنة قابلة للتجديد بفائدة قدرها ٣٪ مع سداد قيمة المبلغ المودع مضاعفا فى حالة وفاة المودع اذا كانت الوفاة طبيعية أما اذا كانت الوفاة نتيجة حادث فيرد المبلغ المودع مضافا اليه ١٠٪ من قيمته . ويجوز للمودع الاقتراض من البنك فى حدود قيمة المبلغ المودع وبضمانه .

(هـ) **البنـــك الاهلي :**

صدر القـانون رقم ٨ لسـنة ١٩٦٥ فى ٣١ مارس سـنة ١٩٦٥ يجيز للحكومة ان تعهد للبنك الاهلى اصدار شهادات استثمار مساهمة فى دعم الوعى الادخارى ويعفى القانون الشـهادات وفوائـدها وجوائزها وقيمة استحقاقها واستردادها من جميع الضرائب ورسوم الدمغة ماعدا الضريبة على التركات ورسم الايلولة ، وأباح القانون شراء هذه الشهادات فى حدود ٥٠٠٠ جنيه لكل جائزة مع عـدم جواز الحجز عليهـا . وقد اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦٥ بالتصريح للبنك الأهلى باصدار شـهادات الاستثمار الآتية :

شهادات استثمار ذات قيمة متزايدة (مجموعة أ) : وهى ذات فئات ٥ ، ١٠ ، ٥٠ ، ١٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٥٠٠٠ جنيه وتستحق بعد عشر سنوات من اصدارها وتزيد الشـهادات فتصل الشهادة من فئة الـ ١٠٠ جنيه الى ١٦٥ جنيها بعد عشر سنوات ويجوز للمستثمر أن يقترض عليها او أن يسترد قيمة الشـهادة بعد ستة شـهور من تاريخ الاصدار .

شهادات استثمار ذات عائد جارى (المجموعة ب) : وهى كما يفهم من اسمها تدر فائدة ٥٪ سنويا تستحق كل ستة شـهور وبالفئات السابق بيانها فى المجموعة أ كما يجوز استردادها بعد ستة شهور .

شهادات استثمار ذات الجوائز (مجموعة ج) : وهى من فئة الجنيه الواحد وبدلا من أن تقبل فائدة سنوية او نصف سنوية تدخل فى القرعة مرتين كل شهر ويمنح الفائز الاول جائزة قدرها خمسة آلاف جنيه كما تمنح عدة جوائز أخرى ما بين الف جنيه وعشرة جنيهات .

وقضى قرار وزير الخزانة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٥ بتحويل حصيلة هذه

الشهادات الى حســـاب وزارة الخزانـــة على أن تتحمل الأخيرة التكاليف الفعلية المتعلقة بهذه الشهادات .

ويمكن ملاحظة تطور ودائع التوفير بالبنوك من الجدول التالى :

السـنة	المبلغ (بالمليون جنيه)
١٩٦٥	٢ر٦٥(١)
١٩٦٦	٦٥ر٧
١٩٦٧	٦٣ر٧
١٩٦٨	٦٦ر٧
١٩٦٩	٧٢ر١
١٩٧٠	٨٣ر٧

ومنه يتضح أن المدخرات قد زادت تقريبا بما يوازى ١٨ مليون جنيه فى خلال ست سنوات وهو مبلغ ضعيف للغاية لا يتناسب مع اهتمام الدولة بنشر الوعى الادخارى وتنميته وزيادة القدرة على بناء الوطن .

فاذا انتقلنا الى ما تغله شهادات الاستثمار بالبنك الأهلى لاحظنا زيادة تكاد تكون كبيرة الى حد ما ولكنها غير كافية للنهوض بالتنمية الاقتصادية كما يتضح من الجدول التالى(٢) :

السـنة	المبلغ (بالمليون جنيه)
١٩٦٥	٦ر٨
١٩٦٦	٢٠ر٧
١٩٦٧	٣٢ر٩
١٩٦٨	٤٦ر٣
١٩٦٩	٦٢ر٠
١٩٧٠	٨٤ر٠

فقد زادت المبيعات من ٦ر٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ الى ٨٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٠ .

ومن الملاحظ أن هذه الزيادة غالبا ما تكون على حساب المدخرات أو ودائع الادخار فى صندوق التوفير والبنوك التجارية .

---

(١) نشرة البنك الاهلى المجلد الرابع والعشرون العدد الاول سنة ١٩٧١ ص ٦٤ .
(٢) نشرة البنك الاهلى السابق بيانها (١ ــ ١) (هـ) .

ثالثا : شركات التـــأمين :

تعتبر شركات التأمين من أهم المؤسسات الادخارية فى جميع الدول سواء أكانت معظم حصيلتها نتيجة قانون اجبارى كما فى الدول الاشتراكية وعلى الأخص فى الاتحاد السوفيتى حيث تفرض تأمينا اجباريا كليا أو جزئيا على المواشي والمشروعات وتلف المبـانى وغيرهـــا(١) أو تأمينا اختباريا كمـــا فى الدول الرأسمالية والدول النامية ومن بينها مصر .

ونلاحظ أن شركات التأمين ما زالت حصيلتها قليلة للغاية ولا تتناسب مع اتجاه الدولة فى رفع الكفاءة الانتاجية وزيادة التنمية بمعدلات كبيرة ويبدو ذلك من البيان التالى(٢) :

السنـــة	اقساط التامينات بملايين الجنيهات	معدل النمو
١٩٥٢	٤ر٥٢٥	—
١٩٥٣	٤ر٦٥٣	٣٪+
١٩٥٤	٤ر٦٧١	١٪+
١٩٥٥	٤ر٨٩٤	٥٪+
١٩٥٦	٤ر٩١٠	١٪+
١٩٥٧	٦ر٠٤٢	٢٣٪+
١٩٥٨	٦ر٢٩٧	٤٪+
١٩٥٩	٦ر٥٢٠	٤٪+
١٩٦٠	٦ر٧٤٢	٤٪+
١٩٦١	٧ر١٢٣	٤٪+
١٩٦٢	٧ر٤٠٧	٥٪+
١٩٦٣	٨ر٠٩٣	٥٪+
١٩٦٤	**٩ر٠٧١**	**٩٪+**
١٩٦٥	١٠ر٠٢٤	١١٪+

ويتضح من هذا البيان أن مبلغ الزيادة السنوية لاقساط التامين غير كبير وحتى لو ادخلنا فى اعتبارنا أن التأمين على اصابات العمل قد تحولت ابتداء من سنة ١٩٥٦ الى هيئة التأمينات الاجتماعية وأن نشاط هذه الهيئة قد زاد كثيرا بسبب التنمية الاقتصادية الا انه تأمين اجبارى ونحن بصدد المدخرات الاختياريـــة .

---

(١) رسالتنا للدكتوراه سياسة الاقتراض العام الداخلى فى الجمهورية العربية المتحـدة ســنة ١٩٦٨ ص ٧٨ .

(٢) مقالة الدكتور سلامه عبد الله بمجلة الاتحاد العام العربى للتأمين العدد الاول السنة الاولى سنة ٦٧ ص ٦١ .

وتساهم شركات التأمين بأموالها فى استثمارات تتفق وأهداف التنمية الاقتصادية ولكن هذه المساهمة غير متكافئة مع الاعباء الضخمة الملقاة على عاتق الحكومة لزيادة معدل التنمية بخطوات كبيرة وهذا البيان الاحصائى يوضح ذلك(١) .

السنة	المبلغ المستثمر بالمليون جنيه
١٩٥٢	١٢ر٥
١٩٥٧	٣٣ر٢
١٩٦٢	٥٦ر٣
١٩٦٧	٦٤ر٢
١٩٧٠	٨١

ومنه يبدو بجلاء مقدار ضآلة هذه المخصصات بالنسبة لما تخصصه الدولة سنويا للتنمية الاقتصادية .

(ب) ونخلص من ذلك الى أن جمهورية مصر العربية فى سعيها للتنمية الاقتصادية لا تجد مدخرات كافية لرفع كفاءة هذا النمو كما تلاقى صعوبات كبيرة لتخلف المجتمع فكريا وصحيا وفضلا عن ذلك فان أجهزة الادخار التى تعمل بها لاتصل الى أعماق الريف فى القرى والكفور والنجوع ولا الى الصناعات اليدوية والحرفية اى الطبقات الفقيرة عموما بل وتتعامل مع عدد ضئيل جدا من أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة تصل نسبتهم الى ٤٪ من عدد السكان .

لذلك ظهرت الحاجة الى انشاء بنوك الادخار لتربية الجيل الناشىء وتعويده على ممارسة العملية الادخارية والأستمرار فى القيام بها مع تحليل السلوك الادخارى وتنمية هذا السلوك لدى الافراد ويجب أن تتعامل هذه البنوك على مستوى المجتمع كله وبالذات بين طبقات الشعب العاملة والفقيرة .

وبذلك نصل الى ما نصبو اليه من زيادة التنمية الادخارية لرفع كفاءة الانتاج والمساهمة فى رفاهية المجتمع .

ولا يمكن بلوغ هذه الاهداف الا بانشاء جهاز متخصص فى الادخار يصادق غالبية أفراد المجتمع ويتعامل معه ويعاونه فى سرائه وضرائه وهو جهاز بنوك الادخار المحلية .

---

(١) مقالة بقلم الاستاذ على غانم بمجلة الاتحاد العام العربى للتأمين العدد الرابع سنة ١٩٧٠ بعنوان « دور شركات التأمين فى تحقيق خطة التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة » ص ١٨٣ .

(٢) محاضرة القاها الاستاذ على احمد شلبى فى السياسة الادخارية فى الجمهورية العربية المتحدة فى يونيو سنة ١٩٦٢ بمعهد الدراسات المصرفية .

المبحث الثانى
تطور نشاط بنوك الادخار

تمهيـــــد :

مع بداية البحث فى الخطة الخمسية الأولى لوحظ انخفاض نسبة المدخرات بما لا يتلاءم مع التنمية السريعة والتى ترغب الدولة فى النهوض بها ابتداء من عام ١٩٦٠/٥٩ ونظرا لأن الأجهزة الادخارية القائمة وقتئذ تتسم بالطابع المركزى مما يحد من حركتها ويجعلها عاجزة عن ان تقوم بتحمل عبء تنمية الوعى الادخارى بطريقة فعـــالة ووفق منهج علمى لذلك رئى بالضرورة الاهتمام بالطابع المحلى حتى يتسنى البحث والدراسة وتكوين علاقة وثيقة بأهالى المنطقة المحليـــة وتفهم حاجياتهم الفعلية والوقوف على مشاكلهم ورغباتهم وامكانياتهم حتى يمكن تحـــدى مشكلات التخلف الاقتصـــادى والاجتماعى والأخذ بالأسلوب العلمى فى مجالات الادخار .

لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٩ لسنة ١٩٥٩ بايفاد وفد الى بعض البلاد لدراســـة وســـائل تشجيع المدخرات الصغيرة وانشئت المؤسسة المصرية العامة للادخار فى ١٩٦١/١٢/٢٨ التى قامت بالاتفاق مع ممثلى اتحاد بنوك الادخار فى المانيا الغربية على تنفيذ مشروع انشاء بنوك الادخار المحلية وعلى البدء بانشاء بنك ادخار بمحافظة الدقهلية هو بنك ادخار ميت غمر . وتحمل الجانب الالمانى بجزء من تكاليف المشروع فضلا عن المساهمة العلمية والدراسة على الطبيعة .

وقامت مؤسســة الادخار بتعيين العاملين المزمع تكليفهم بالبدء فى انشاء البنك على أسس علمية دقيقة وقامت بتدريبهم من أول اكتوبر سنة ١٩٦٢ حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٣ حيث افتتح بنك ادخار ميت غمر فى أول يوليو سنة ١٩٦٣(١) .

ونعرض فيما يلى للتطور الكمى والكيفى لبنوك الادخار المحلية :

(أ) تطور بنك الادخار بفرض تعميمها فى انحاء الجمهورية :

اعتبر منظمو بنك ميت غمر انه يجب أن يكون البنك الحلقة الأولى من سلسلة مراحل وانه لا يخرج عن كونه تجربة تتلوها شبكة كاملة لنظام بنوك

(١) الكتاب السنوى لبنوك الادخار المحلية لسنة ٦٤ / ٦٥ ص ٣٨ وما بعدها .

الادخار . على أن تستقل كل محافظة بانشاء اتحاد كلى للبنوك المنتشرة فى أرجائها ويكون مقر هذا الاتحاد عاصمة المحافظة ويتولى التوازن بين البنوك والتنسيق بينها .

لذلك وضعت خطة انشاء خمسة بنوك ثابتة بسنويا لمدة خمس سنوات واحد عشر بنكا متنقلا فى مختلف المحافظات فى خلال هذه المدة واعتمد لهذا المشروع مليون جنيه وادرج فعلا مبلغ ١٦٥ الف جنيه لانشاء خمسة بنوك خلال السنة المالية ٦٦/٦٥ فى شربين والمنصورة ودكرنس وزفتى والقصر العينى .

ونعرض بيان هذه البنوك والفروع والمندوبيات وتاريخ انشائها :

اسم البنك	تاريخ الانشاء	الفروع والمندوبيات التابعة
بنك إدخار ميت غمر المحلى	١٩٦٣/٧/٥	دمبرط ، بشلا ، كوم النور ، دماص ، صهرجت الكبرى.
بنك إدخار شربين المحلى.	١٩٦٥/٨/١٤	دنجواى وكفر الترعة الجديدة
بنك إدخار المنصورة المحلى	١٩٦٥/٩/١١	الحوار وخوربيل
بنك إدخار دكرنس المحلى	١٩٦٥/١٠/٩	منية النصر — المطرية
بنك إدخار القصر العينى	١٩٦٥/١٠/١٤	التليفزيون والغاز والكهرباء ، التوية ، روز اليوسف ، مؤسسة أخبار اليوم .
بنك إدخار زفتى	١٩٦٥/١٢/٩	السنطة
بنك إدخار بلقاس	١٩٦٦/١٠/١	
بنك إدخار مصر الجديدة	١٩٦٦/٧/٢٣	مدينة نصر ، الثروة المائية
بنك إدخار محطة القاهرة	١٩٦٦/٧/٢٤	

ويتبين منه أن عدد البنوك جميعها تسعة بنوك وستة عشر فرعا ومندوبية فى ١٩٦٦/٧/٢٧ توقفت بعدها الحكومة عن اقامة بنوكجديدة لما شاب كثير من تصرفات ادارة المشروع من اختلاسات واسراف لامبرر له وسوء ادارة .

ونلاحظ أن ادارة المشروع قد راعت عدة اعتبارات فى انشاء بنك ميت غمر منها عوامل اقتصادية واجتماعية ، كنسب أعمار القادرين على الكسب والتوزيع المهنى وتنوع النشاط الاقتصادى ومتوسط الأجور وعدد الملاك الزراعيين ومتوسط ملكية الفرد ومستوى التعليم ونسبته ومستوى الوعى الادخارى وغيرها . ولكن لم تراع هذه الاعتبارات عند انشاء بنوك جديدة

والبنوك التى تلقتها وانما روعيت الرجاءات والالحاحات الكثيرة من جهات متعددة ولم تقم ادارة المشروع بدراسات جادة عميقة(١) .

(ب) الاشراف على ادارة بنوك الادخار المحلية :

يعتبر جهاز بنوك الادخار احـد الادارات التابعة لمؤسسة الادخار من الناحية الادارية ، ونتيجة لذلك كان من الواجب أن تشرف هذه المؤسسة ماليا وحسابيا عليه ومتـابعة جميع اعمـاله على فترات دورية وتزويده بالتعليمات والاوامر الواجبه لحسن سير العمل وانضباطه . ويبدو أن هذا الاتجاه كان متبعا خلال السنتين ٦٣/٦٢ ، ٦٤/٦٣ الماليتين وكان العمـل يسير بانتظام وبدقة الى حد كبير .

الا انه ابتداء من مارس سنة ١٩٦٤ حدثت تطورات ضخمة كان لها اثر سيء فى اتجاه سير المشروع والاعوجاج به فى طريق غير سليم اذ استطاعت ادارة المشروع الحصول على موافقة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية بتاريخ ٦٤/٦/٣٠ على بعض القواعد والأسس التى تجعله مستقلا بادارة المشروع وبالصرف ماليـا دون الرجوع الى المؤسسة بـل فصلت الاعتمادات المخصصة لبنوك الادخار من حساب مؤسسة الادخار وانشىء لها وحدة حسابية خاصة بها . وبذلك استقلت ادارة مشروع بنوك الادخار عن المؤسسة اداريا وماليا استقلالا يكاد يكون تاما . هذا فى الوقت الذى كانت ادارة المشروع قد سبق ووافقت على لائحة العمل لبنوك الادخار فى ٧ ابريل سنة ١٩٦٤ والمعتمدة من مجلس ادارة مؤسسة الادخار وكانت هذه اللائحة الاخيرة تقيد الى حد ما ادارة المشروع فى العمل وتعطى المؤسسة اشرافا اداريا وماليا وان كانت تعطى ادارة مشروع بنوك الادخار استقلالا أكبر من ذى قبل(٢) وكما يبـدو فان هذا الانفراد بالعمل دون اشراف مالى ومحاسبى قد ادى بادارة البنوك الى ما وصلت اليه .

ويؤيد ذلك ما ثبت من أن ادارة المشروع قد تذبذب الاشراف عليها بعد ١٩٦٣/١٩٦٤ بين المؤسسة العامة للتأمين اذ صـدر القرار الجمهورى رقم ٩٣٦ سنة ١٩٦٥ بادماج المؤسسة المصرية للادخار فى المؤسسة المصرية العامة للتامين وبين البنك المركزى ، ففى ١٥ فبراير سنة ١٩٦٦ أخطرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية البنك المركزى انه بالنظر الى أن بنوك الادخار المحلية تقبل الودائع وهو من صميم الأعمال المصرفية فقد وافقت الوزارة على أن يشرف البنك المركزى على هذه البنوك . ثم وافقت وزارة الاقتصاد مرة أخرى سنة ١٩٦٧ على قيام مؤسسة التأمين بالاشراف المـالى والادارى عليها ونقلت الاعتمادات المخصصة لبنوك الادخار من ميزانية البنك المركزى الى مؤسسة التأمين فى ميزانية ١٩٦٨/٦٧ ثم اعيد الاشراف

(١) الاستاذ/حامد مصطفى الغماز « تجربة بنوك الادخار المحلية » السابق الاشارة اليه ص ٦ وما بعدها .

(٢) الاستاذ/حامد مصطفى الغماز المرجع السابق الاشارة اليه ص ١١ .

بعد ذلك للبنك المركزى واسند الاخير ادارة هذه البنوك الى البنك الأهلى اعتبارا من ٤ اغسطس سنة ١٩٦٨ .

وهذا يدل على أن الاشراف على هذه البنوك لم يكن جديا . مما ادى بادارة هذه البنوك الى تجاوز الاختصاصات المحددة لنطاق عملها واغراضها وبالتالى أصابها كثير من الفساد .

أوجه نشاط بنوك الادخار :

١ ــ **قبول الودائع** : ان من أولى وظائف بنوك الادخار هو بعث النشاط الادخارى وزيادة الوعى بالتوفير لمستلزمات المستقبل لذلك كان من اهم وظائف البنوك الادخارية هو بنوك الودائع وقد رأت وجوب تناسب شروط هذه الودائع بما يتفق وظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والدينية فقبلت نوعين من الودائع :

١ ــ **حسابات ادخار** : تحت الطلب بحد ادنى خمسة قروش بدون فائدة كما تقوم البنوك ببيع طوابع ادخارية تعلى قيمتها فى حساباتهم الادخارية وقد اقبل عليها الأطفال والطلبه ثم العمال الحرفيين وغيرهم .

٢ ــ **حسابات استثمار** : وكما هو ظاهر من اسمها فهى تتيح لصاحبها الحق فى المشاركة فى الأرباح وقد كانت البنوك تقوم بتوزيع ٦٪ من قيمة الوديعة بغض النظر عن نتيجة الاستثمار ثم عدل هذا النظام فى ١٩٦٨/١/١ عند اعادة النظر فى نظام البنوك الادخارية . والحد الادنى للايداع فى هذا الحساب جنيها واحدا .

وقد قامت بنوك الادخار فى أول عهدها بمجهود شاق وقوى لتنمية الوعى الادخارى لدى البيئة المحلية وقد وجدت استجابة طيبة لدى المواطنين بحيث زاد عدد المودعين وقيمة الودائع اضعافا خلال فترة وجيزة .

ويمكن الاستدلال على ذلك بالبيان التالى عن حساب الادخار وحساب الاستثمار فى بنك ميت غمر عن الفترة من يوليو سنة ١٩٦٤ حتى نهاية يونيو سنة ١٩٦٥ .

حساب الادخار(١) :

---

(١) الكتاب السنوى لبنك ادخار ميت غمر المحلى سنة ٦٤ ــ ٦٥ ص ٧٧ .

ويلاحظ ان هناك تزايدا نسبيا كبيرا فى خلال عام واحد فى عدد المدخرين وبلغت نسبة زيادتهم ٦٤٫٩٪ والأرصدة النقدية وبلغت نسبة زيادتها ١٣٠٫١٪ ، ومتوسط رصيد الدفتر زاد بنسبة ٣٩٫٥٪ .

وهـذا يبين بوضـوح مدى الاهتمـام والفاعلية التى ابتدأ بها العمل فى بنوك الادخار المحلية ويؤيد هذا حساب الاستثمار الذى نعرضه فى البيان التالى(١) :

بيان	عدد المستمرين		المبالغ		متوسط الرصيد الدفترى	
	عدد	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
			مليم جنيه		مليم جنيه	
يوليو ١٩٦٤	٥٣٩	١٠٠٪	٥١٧٧ ٧٥٠	١٠٠٪	٩ ٦٠٦	١٠٠٪
أغسطس »	٥٧٢	٦٫١٪	٦٤٧٥ ٨٠٠	٢٥٫١٪	١١ ٣٢١	١٧٫٩٪
سبتمبر »	٦٥١	٢٠٫٨	٧١٢٢ ٦٠٠	٣٧٫٦٪	١٠ ٩٤١	١٣٫٩٪
أكتوبر »	٧٢٠	٣٣٫٦	٧٦٨٠ ٩٠٠	٤٨٫٣٪	١٠ ٦٦٨	١١٫١٪
نوفمبر »	٨١٢	٥٠٫٦	٧٧٥٠ ٦٠٠	٤٩٫٧٪	٩٠٥٤٥	٧٫ بأقصى
ديسمبر »	٩٠٢	٦٧٫٣	١٢٢٤٩ ٩٠٠	١٣٦٫٦٪	١٣ ٥٨١	١٤٫١٪
يناير ١٩٦٥	١٠٢٩	٩٠٫٩	١٥١٥٣ ٣٠٠	١٩٢٫٧٪	١٤ ٧٢٦	٥٣٫٣٪
فبراير »	١١٠٩	١٠٥٫٨	١٨١١٦ ٢٠٠	٢٤٩٫٩٪	١٦ ٣٣٦	٧٠٫١٪
مارس »	١١٨٤	١١٩٫٧	٢٢٢٩٨ ٨٥٠	٣٤٤٫٢٪	١٩ ٤٢٥	١٠٢٫٢٪
أبريل »	١٢٣٤	١٢٨٫٩	٢٦٠٦٣ ٢٥٠	٤٠٣٫٤٪	٢١ ١٢١	١١٩٫٩٪
مايو »	١٣٢٧	١٤٦٫٢	٢٨٥٦٢ ١٥٠	٤٥١٫٦٪	٢١ ٥٢٤	١٢٤٫١٪
يونيو »	١٤٣١	١٦٥٫٥	٣٠٩٧٨ ٧٥٠	٤٩٨٫٣٪	٢١ ٦٤٨	١٢٥٫٤٪

بيان	عدد المدخرين		الأرصدة الدفترية للمدخرين		متوسط رصيد الدفتر	
	عدد	نسبة الزيادة	قيمة	نسبة الزيادة	قيمة	نسبة الزيادة
			مليم جنيه		مليم جنيه	
يوليو ١٩٦٤	١٧٥٦٦	٪١٠٠	٢٤٦٥٦ ١٢٠	٪١٠٠,٠	١ ٤٠٤	٪١٠٠,
أغسطس »	١٧٨٣٦	٪١,٧	٢٩٠٣٩ ٢٢٠	٪١٧,٨	١ ٥٥٠	٪١٠,٤
سبتمبر »	١٩٣٧٨	٪١٠,٣	٣٥٣٧٦ ٨٢٠	٪٤٣,٥	١ ٨٢٦	٪٣٠,–
أكتوبر »	٢١٣٩١	٢١,٨	٣٩٤٤٧ ٦٧٠	٪٦٠,–	١ ٨٤٤	٪٣١,٣
نوفمبر »	٢٣٠٦٤	٪٣١,٣	٤٩٢٦٨ ٩٧٠	٪١٠٠,٠	٢ ١٣٦	٪٥٢,١
ديسمبر »	٢٤٢٤٩	٪٣٨,–	٤٩٩٣٨ ٣٢٠	٪١٠٢,٥	٢,٠٥٩	٪٤٦,٧
يناير ١٩٦٥	٢٥٣٧١	٪٤٤,٤	٤٦٨٦٧ ٢٧٠	٪٩٠,٠	١ ٨٤٧	٪٣١,٥
فبراير »	٢٦١٢٥	٪٤٨,٧	٥١٩٤٤ ٦٧٠	٪١١٠,٦	١ ٩٨٨	٪٤١,٦
أبريل »	٢٧٤٤٠	٪٥٦,٢	٥٠٨٣٨ ٤٧٠	٪١٠٦,١	١ ٨٥٣	٪٣٢,–
مايو »	٢٧٩٩٨	٪٥٩,٣	٥١٢٤٢ ٠٠٠	٪١١٢,٦	١ ٨٧٢	٪٣٣,٣
يونيو »	٢٨٩٧٣		٥٦٧٣٦ ٤٤٠ ٪٦٤,٩	٪١٣٠,١	١ ٩٥٨	٪٣٩,٥

(١) المرجع السابق ص ٧٨ .

وتلاحظ من هذا البيان وجود ميل قوى نحو الزيادة فى مبالغ الاستثمار اذ بلغت نسبة هذه الزيادة ٤٩٨ر٣٪ فى خلال سنة واحدة وبلغت نسبة زيادة عدد المستثمرين ٥ر١٦٥٪ .

وقد انشىء حساب الادخار بدون فائدة تنفيذا لمعتقدات دينية عميقة فى الريف المصرى بان فائدة البنوك تخالف تعاليم الرسالات السماوية ولذلك بذل البنك مجهودا شاقا فى جمع مدخرات الافراد بيث أسلوب من الدعاية مبنى على غرس اهداف التنمية الاجتماعيـــة والاقتصادية لدى المواطنين تأمينا لاولادهم ولوطنهم .

اما حساب الاستثمار فقصد به تشجيع المشروعات الانتـاجية فى نطاق البيئة المحلية وتغطية احتياجاتها واستغلال المواد الخام المعطلة بالمنطقة مع توفير فرص عمالة لكثير من العاطلين . وقد كان يمكن أن تستمر البنوك جميعها فى بذل كثير من العمل لزيادة الوعى والتنمية الادخارية ولكنها تقاعست للأسباب التى سنوضحها فيما بعد .

فاذا قارنا البيانات السابقة والخاصة ببنك ميت غمر ببيانات هذا البنك فى ٦٧/١٢/٣١ نجد أن حســـاب الادخار قد بلغ ٩٢٠٢٨ جنيها وقـــد كان ٥٦٧٣٦ جنيها فى يونيو سنة ١٩٦٥ اى بزيادة مرة وثلث مرة عن يوليو سنة ١٩٦٤ ، ولم يتضاعف حساب الادخار فى خلال سنتين ونصف السنة . كذلك فى حساب الاستثمار فقد تضاعف الحساب خمس مرات فى خلال سنة واحدة اما فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٧ فقد بلغ ١٧١٠٥٠ جنيها أى تضاعف خمس مرات كذلك تقريبا فى خلال سنتين ونصف .

ويبدو من ذلك أن حسابى الادخار والاستثمار ابتدآ فى التراجع فى الزيادة بعد سنة ١٩٦٥ وقد ركزنا هذه البيانات على بنك ميت غمر باعتباره البنك الأم للبنوك التى تلته بعد ذلك . .

فاذا أردنا عرض البيانات الاحصائية لجميع البنوك الادخارية لبيان مدى تقهقرها فتقدم مقارنة فى حسابى الادخار والاستثمار بين ١٩٦٧/١٢/٣١ و ١٩٦٩/١٢/٣١(١) .

---

(١) هذه الارقام الخاصة بحساب الادخار وحساب الاستثمار جمعناها من واقع مرجـــع الاستاذ حامد مصطفى الغماز والاستاذ محمود عقل فيث المشار اليهما سابقا ١٠١ لم نعثر للاسف الاستاذ حامد مصطفى الغماز والاستاذ محمود عقل فيثالمشار اليهما سابقا اذ لم نعثر للاسف

حســـاب الادخار :

	الرصيد سنة ١٩٦٧	الرصيد سنة ١٩٦٩	عدد الحسابات ١٩٦٧	عدد الحسابات رصيد الحساب سنة ١٩٦٧	متوسط رصيد الحساب سنة ١٩٦٧	متوسط رصيد الحساب سنة ١٩٦٩
حساب الادخار	٤٣٧٢٩٢	٣٤٤٢٠٠	٣٢٨٨٣٢	٣٣٦٦٠٠	١,٣٣٠	١,٠٢٢
حساب الاستثمار	٥١٩٢٤٦	٩٢٥٠٠	٢٢٨٠٥	١٤٩٠٠	٢٢,٧٦٤	٦,٢١٨

ونلاحظ من هذا البيان المقارن أن حساب الاستثمار قد انخفض رصيده لدرجة كبيرة فمن ٥١٩ الف جنيه تقريبا سنة ١٩٦٧ الى ٩٢ الف جنيه سنة ١٩٦٩ أى أكثر من الخمس وعدد المودعين انخفض الى ما يقرب من النصف كما أن متوسط الحساب قد هبط الى ما يقرب الى الربع وهذا يدل بوضوح على مدى الانتكاسة التى اصابت بنوك الادخار .

وقد هبط رصيد حساب الادخار ومتوسط رصيد الحساب لكل مودع ولكن بدرجة اقل من حساب الاستثمار ويرجع ذلك فى الغالب الى أن المودعين فى الحساب الأخير تتميز معاملاتهم ببطء ولأن متوسط رصيد الحساب ضعيف للغاية مما لا يشجع المودع كثيرا على الاستعجال بسحب رصيده .

وقد قامت ادارة البنوك بصرف عائد على حسابات الاستثمار بما يوازى ٦٪ من قيمة الرصيد للمودع دون ضرائب ودون البحث عن ربح أو خسارة المشروعات الاستثمارية .

وفى أول يوليو سنة ١٩٦٩ الغى حساب الاستثمار بناء على أمر من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وحولت الى حساب ادخارى بأجل بسعر فائدة ٥ر٤٪ سنويا وأمكن فتح حساب ادخار لأجل لمدة ٦ شهور بسعر فائدة ٤٪ ولمدة ٣ شهور بسعر فائدة ٥ر٣٪ .

كما عدل حساب الادخار بدون فائدة الى حساب ادخار بفائدة بسعر ٤٪ سنويا من أول يوليو ١٩٧٠ على انه يجوز للعميل التنازل عن الفائدة المستحقة باقرار كتابى منه .

وقد بلغت جملة المدخرات فى بنوك الادخار فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ٨٧٦٧٥٨ جنيها وكان حساب الادخار العادى ٦١٣٥٠٦ جنيهات وحساب الادخار لأجل ٢٢٧٠٥١ جنيها .

٢ — صندوق الخدمة الاجتماعية :

ارتادت بنوك الادخار المحليـة ميدان الخـدمة الاجتماعية متعاونة مع الأجهزة الشعبية بالبيئة المحلية ومع موظفى وزارة الشئون الاجتماعية وذلك

للحصول على مورد فرضته الشريعة الاسلامية على المسلمين هى الزكاة التى تعتبر أحد الأركان الخمسة للاسلام وتدفع كنسبة معينة على رأس مال المسلم .

ولأول مرة — كما نعلم — تنهج البنوك الادخارية الحديثة هذا النهج مهتديه بالقوانين السماوية .

وقد كانت البنوك الادخارية فى انجلترا فى أول عهدها فى القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر تعتمد فى تمويلها على أموال الكنائس والأديرة وقامت بدور كبير فى مد يد العون للفقراء وذوى الحاجة ومن تعرضوا لحوادث أو كوارث مفاجئة(١) .

ويسهل صندوق الخدمة الاجتماعية الأمور على أولئك الذين يرغبون فى تأدية التزاماتهم العقائدية كالزكاة أو المحسنين الذين يرغبون فى انفاق أموالهم فى مساعدة الآخرين بطريق يتفق والشريعة الاسلامية(٢) .كما تتكون موارد الصندوق — فضلا عن أموال الزكاة لمن يريد اداءها لصندوق الخدمة ببنوك الادخار — من التبرعات والإعانات وايراد الحفلات التى تقام لهذا الغرض والأسواق الخيرية واليانصيب . وقد يخصص بنك الادخار جزءا من أرباحه لتمويل هذا الصندوق .

وقد كان يمكن — ومن وجهة نظرنا — أن يؤدى هذا الصندوق خدمات كبيرة للغاية فى الريف المصرى وذلك لما يتصف به المواطنون فى الاقاليم من تمسك بأهداف الدين ومنها اداء فريضة الزكاة اذا تبين لهم صدق واخلاص القائمين بالعمل بالبنوك واداء هذه الأموال للمستحقين فعلا . ويشترط لذلك أن تقوم البنوك بعملها الأصلى على خير وجه وهو خدمة البيئة المحلية عن طريق جمع مدخراتها وتصنيع الريف وتحسين الخدمة .

وقام صندوق الخدمة الاجتماعية على كل حال بخدمات ناجحة فى الاقاليم التى نشأت بها بنوك الادخار،يدل على ذلك ماتوضحه الاحصاءات عن حركة هذا الصندوق فى جميع البنوك مثلا خلال شهر اكتوبر سنة ١٩٦٧ ، اذ بلغت الايرادات خلاله ٣٣٧٨ جنيها والمصروفات ١٥١١ جنيها ووزع هـذا المبلغ على ٩٠٧ حالات اى بمتوسط ١٫٦ جنيه وهو مبلغ زهيد يبدو منه أن البنوك كانت متحفظة فى الانفاق من هذا الصندوق ، ويدل ذلك أن الرصيد المتبقى كان كبيرا بالنسبة للمصروفات اذ بلغ ١٨٦٧ جنيها .

وقد الغى هذا الصندوق فى الوقت الحاضر بعد التنظيمات الجديدة التى ادخلت على بنوك الادخار .

---

(١) البحث السابق الاشارة اليه فى العدد ٣٤٦ .

(٢) مقالة الدكتور ر. ك. ريدى بمجلة International Review ،ترجمة محمود النصارى — من ضمن مطبوعات جهاز بنوك الادخار ص ١٣ .

٣ ـ الاســـتثمارات :

من أولى واجبات بنوك الادخار المحلية العمل على تدعيم التنمية الاقتصادية بزيادة المشروعات الانتاجية وتشجيعها واستغلال الموارد المحلية المعطلة وتوفير فرص عمالة للطاقات المعطلة فى البلاد ولذلك فهى تسعى لدراســة البيئة واختيار المشروعات الملائمة للاقليم .

وقد ابتدأ بنك ادخار ميت غمر بانشاء مصنع للطوب ومواد البناء حيث اثبتت الدراسة البيئية حاجة المنطقة الى هذا المصنع وقد تكلف بناؤه خمسة عشر الفا من الجنيهات وعمل به ما يقرب من خمسين عاملا وبلغ صافى ربحه عن المدة من١٩٦٤/١١/١ الى١٩٦٥/٦/٣٠ حوالى ٢٤١٠جنيهات(١).

وقد اقيم هذا المصنع ببلدة ميت غمر اى فى النطاق المحلى لبنك الادخار وبمعونة وتشجيع افراد المجتمع الاقليمى وامام اعينهم فكان له اثر قوى فى رفع روحهم المعنوية وزيادة املهم فى مستقبل بلدهم ولكن بعد ذلك وفى ١٩٦٤/١٢/٧ صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٤ ببيع الفابريقة الأهلية الكبرى لصناعة علب الكرتون للبنك ويوجد لهذه الفابريقة فرعين بالقاهرة والاسكندرية وقد وضعت تحت الحراسة لملكيتها لبعض الأجانب غير المرغوب فيهم ثم بيعت للبنك بالقرار المذكور .

ورغم ان الربح الصــافى الذى حصل عليه البنك قد بلغ ١٤٤٣ جنيها(٢) عن المدة من ١٩٦٤/١٢/١٧ حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ الا اننا نرى أن البنك قد حاد عن اغراضه الأساسية وهى استثمار البيئة المحلية وتنمية الموارد المعطلة سواء الموارد البشرية او الموارد الأولية وبدلا من ذلك فقد سعى البنك الى الربح فقط وذلك بشراء مصنع فى غير البيئة المحلية به عدد من الموظفين من جهات اخرى اى لم تستفد البيئة المحلية منه فلم يساهم مثلا فى زيادة الاستثمار والتصنيع أو الاقلال من الطاقات البشرية المعطلة فى الاقليم بل كان الفرعان بعيدان عن الرقابة فكان أحدهما فى الاسكندرية والآخر بالقاهرة والبنك الادخارى المشرف على المصنع تقع إدارته بميت غمر .

ثم قامت بنــوك الادخار بانشــاء بعض المشروعات مثل مخبز الادخار بدكرنس ومشروعات الرى بهــا .

ولكن الجهاز الادارى قد اتجه اتجاها مغايرا تماما لمحلية مشروعات الاستثمار والتركيز على هذه الاقليمية وذلك باقامة المنشأة الاستثمارية العامة لبنوك الادخار المحلية بالقاهرة فى اكتوبر ســنة ١٩٦٦ والتى عمدت الى سحب الأموال المخصصة للاستثمار بجميع البنوك الادخارية وانشأت بعض

---

(١) الكتاب السنوى لبنوك الادخار المحلية ٦٤ ــ ٦٥ السابق الاشارة اليه ص ٨٠ ، ١٠٨ و

(٢) المرجع السابق الاشارة اليه من حساب الارباح والخسائر لهذه الفابريقة .

المشروعات واشترت مشروعات من الحراســة العامة لادارتها وقد بلغ مجموعها اثنى عشر مشروعا فى أول يوليو سنة ١٩٦٧ وكان يغلب على هذه المشروعات صغر حجمها .

وقد نسب الى ادارة البنوك قيامها بشراء هذه المشروعات وانشاء بعضها دون دراسة لأهميتها للبيئــة المحلية ومــدى الفائدة التى تعود منها على المواطنين وكذلك دون دراسة للتكاليف ومصاريف التشغيل كما لم تقم بتعيين مشرفين مدنيين لمراعاة مدى كفاءة ادارتها مما ادى الى خسارة كبيرة أودت بمشروع بنوك الادخار نفسه ، وقد تمت تصفية كثير من هذه المشروعات واعيد البعض منها للحراسة . ولا تقوم بنوك الادخار حاليا بالاستثمار الا فى نطاق ضيق للغاية مع ضرورة التمسك بمبدأ محلية الاستثمار .

٤ ــ **الاقراض** : نهجت بنوك الادخار سبيل نوعين من القروض :

(أ) قصد من النوع الأول تشجيع الصناعات الريفية لأنها امتداد للقاعدة الصناعية الكبيرة ولتشغيل الايدى العاطلة المنتشرة فى البيئة المصرية ولاتاحة الفرصة لعدد كبير من المواطنين لممارسة العمل الانتاجى .

وقد بلغ مجموع القروض التى منحت فى هــذا المجال ٩٧٦١ جنيهــا لمائتين وخمسين قرضا حتى عام ١٩٦٥ واتاحت فرصة لتصنيع خامات محلية مثل الجريد والحصــير والسلال ومصانع النسيج اليدوى والصاج وغيرها ، وهذه القروض بدون فائدة وتحتسب عليها رسوم ادارية فقط تدفع عند التقدم بطلب القرض والحد الأقصى لكل قرض مائتا جنيه ولا يجوز أن تزيد فترة السداد عن سنتين .

وفضلا عن القروض للصناعات الريفية البسيطة كانت تقــدم قروضا مماثلة للاستمرار فى بعض الخدمات ذات النفقات الضعيفة اقتصاديا .

(ب) وتقدم البنوك نوعا آخر من القروض يسمى قروض المشاركة اى اقتسام أرباح المشروعات المقترحة وتراوحت نسبة الفائدة للبنك وفقا لــكل حالة بين ١٠ ، ٣٠٪ والحد الأقصى لكل قرض ٢٠٠٠ جنيه وقد بلغ مجموع القروض حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ ٤٧٧٧٩٢ جنيها . وقد نسبت الى ادارة البنوك منحها كثيرا من القروض المشار اليها لكلا النوعين دون دراسة ودون متابعة التزام المشاريع المقترضة للاستثمار فى الأوجه المتفق عليهــا مع البنوك أو فى جدية التقديرات المقدمة عن سلامة المشاريع مما ترتب عليه تقاعس كثير من المشاريع عن اداء القروض للبنوك ولاقت هذه البنوك صعوبات كبيرة فى استيفاء أموالها المقترضه(١) .

---

(١) التقرير السنوى المشار اليه ص ٨٢ والاستاذ حامد مصطفى القماز المشار اليه ص ٣٤ .

المبحث الثالث
اسباب قصور بنوك الادخار
عن القيام بوظائفها

ابتدا تنفيذ فكرة انشاء بنوك الادخار بافتتاح بنك ادخار ميت غمر فى يوليو سنة ١٩٦٣ كتجربة يتم تقييمها ويستفاد من نتائج تطبيقها عمليا قبل تعميمها على مستوى الجمهورية. ولكن بعد أن خطت الفكرة فى التنفيذ شوطا كبيرا ظهرت أوجه قصور متعددة لاسباب نوجزها فيما يلى(١) :

١ ـ سوء وضعف الكفاية الادارية :

سبق أن أوضحنا فى المبحث السابق انفصال ادارة هذه البنوك عن اى جهة اشراف من ناحية الصرف على المشروع وترتب على ذلك أن منح المدير سلطة واسعة فى تعيين العاملين وفتح حساب خاص باسم مشروع بنوك الادخار فى البنك المركزى يتم الصرف منه مباشرة دون رقابة او اشراف المؤسسة . وترتب على ذلك أن قامت ادارة المشروع بتعيين اعداد كبيرة من الموظفين غير المؤهلين وقدر عددهم ٤٠١ موظفا . وهم بذلك يزيدون كثيرا من العدد الذى يتناسب وأعمال البنوك التى انشئت . وقد وقع عدد كبير من الانحرافات والمخالفات المالية من جراء السلطة غير المحدودة لادارة المشروع . وترتب على ذلك عدم اتاحة الفرصة للرقابة والتقييم السليم وكان من الواجب اصدار قانون يوضح ماهية علاقة هذا المشروع بالأجهزة الادخارية والمصرفية المختلفة .

٢ ـ التوسع فى انشاء البنوك دون دراسة :

توسعت ادارة المشروع فى انشاء ثمانية بنوك اخرى وعدة مندوبيات دون دراسة لكيفية انشاء هذه البنوك والتكاليف التى يجب توافرها ومدى حاجة الاقاليم التى نشأت فيها الى بنوك الادخار والعادات والتقاليد التى تسيطر على المواطنين فى هذه الاقاليم .

---

(١) حصلنا على بيان باسباب قصور بنوك الادخار من واقع مضبطة مجلس الشعب فى ٢٦ يناير سنة ١٩٧١ وتقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس عن اسباب هذا القصور والمؤرخ فى ١٢ أبريل سنة ١٩٧١ والمناقشة التى حدثت بشأن هذا التقرير بجلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٧١ . ونأسف لاننا لم نستطع الحصول على تقريرى البنك المركزى والجهاز المركزى للمحاسبات عن هذا الموضوع لاعتبار أنهما يدخلان فى نطاق السرية . وقد حصلنا على بعض البيانات والرد على هذه الاتهامات من مقالة نشرت فى مجلة الاذاعة والتليفزيون بالاعداد التى صدرت بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٣ ، ١٩٧٢/٧/١ ، ١٩٧٢/٧/٨ .

وقد صاحب تزايد هذه البنوك تزايد الانفاق من الاعتمادات الحكومية على الوجه الآتى :

السنة المالية	الاعتماد المخصص
١٩٦٤/٦٣	٣٢ر٨٠٠ جنيه
١٩٦٥/٦٤	٤٦ر٨٠٠ »
١٩٦٦/٦٥	١٦٤ر٥٠٠ »
١٩٦٧/٦٦	١٩٠ر٠٠٠ »

وادى هذا التوسع فى انشاء البنوك دون أن يسبق ذلك استعداد لتوفير الامكانيات الادارية والتنظيمية ، ان قدرت خسائر بنوك الادخار عندما تسلمها البنك المركزى المصرى بنحو ١٢٠ الف جنيه .

ومعنى ذلك ان الدولة خسرت ٦١٢ الف جنيه مقابل جمع مليون واحد من المدخرين .

٣ ــ سوء استثمار البنوك لأموالها :

قامت البنوك بانشاء وشراء غدة مشروعات لا ترابط بينها من ناحية النوع والكم ولم تستطع البنوك ايجاد رقابة دقيقة على هذه المشروعات مما ادت به الى خسارة كبيرة . وقد سبق أن عرضنا لبعض هذه المشروعات ونكتفى بعرض وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أمام مجلس الشعب فى ٢٦ يناير سنة ١٩٧١ (مضبطة الجلسة الحادية عشرة ص ٨ ومابعدها) « ولأضرب لحضراتكم بعض الامثلة على سوء الادارة وما ينتج عنه فمثلا عندما يقوم البنك بمنح قرض لأحد الأشخاص بدون أى ضمان لفتح محل عادى لبيع الأدوات المنزلية ثم تضيع هذه الأموال . فهـذه العملية تعتبر مخاطـرة تجارية عادية فضلا عن أنها لا تدخل ضمن أغراض البنك .

مثل آخر عندما يقوم البنك بمنح قرض قدره ١٧٠٠ جنيه لأحد الأفراد لفتح محل لبيع « فول وفلافل » ثم يزاد القرض بمقدار ٧٠٠ جنيـه فيصل المجموع الى ٢٤٠٠ جنيه ثم بالبحث والتحرى نجد أن هـذا المحل مغلق ولا وجود له .

أيضا عندما يقوم بشراء قطعة أرض فضاء ، دون هدف له من شرائها . وعندما تبين فعلا أنه ليس فى حاجة الى هذه الأرض يعود ويتنازل عنها الى البائع الأصلى لها ويحقق خسارة نتيجة هذا التنازل فلماذا اذا قام بشراء هذه الأرض . كذلك عندما يشترى بنك الادخار عقارات من الحراسة العامة تبلغ قيمتها ٣٨ر٧٠٠ جنيه وينفق عليها أكثر من ١٨ الف جنيه لاصطلاحها ثم يجد أنه ليس لديه القدرة أو الاستعداد لادارة هذه العقارات أو التصرف فيها فيعيدها ثانية الى الحراسة ويتنازل عن العقد ويتحمل خسارة بسبب هذا التصرف .

وعندما نجد أن البنك قد اشترى بعض المشروعات التجارية والصناعية من الحراسة العامة منها ورشة معادن ببولاق وورشة معادن بالوايلى وشركة طباعة وبعض الآلات الخردة ومكتب سياحة ومنشاة تجارية لبيع البطاطين وجريدة « لاريفورم » ومصنع نسيج بشبرا الخيمة ومحلات البازجى للسجاد واسفرت ادارة هذه المشروعات عن خسائر كبيرة مما اضطره الى اعادتها للحراسة مرة ثانية بعد ان تحمل خسائر طائلة تزيد على ٦٠٠ الف جنيه ».

فاذا اضفنا الى ذلك ان ادارة المشروع اتجهت فى اكتوبر سنة ١٩٦٦ الى مركزية الاستثمارات فتكونت « المنشأة الاستثمارية العامة لبنوك الادخار المحلية » بالقاهرة وقامت هذه المنشاة بسحب الأموال المعدة للاستثمار من ودائع بنوك الادخار المحلية التسعة واستخدمتها فى تمويل المشروعات القائمة وشراء مشروعات من الحراسة العامة للطوارىء . ومن المعلوم أن بنوك الادخار من أهم واجباتها تنمية البيئة المحلية واستثمار مواردها الأولية وتشغيل الأيدى العاطلة اما مركزية الاستثمار فهى تبعد جميع المهام الأساسية عن بنوك الادخار وكأنها منشأة عادية لا تمت الى بنوك الادخار المحلية بأية صلة .

وتبين أن المشروعات القائمة لم تكن عليها رقابة جادة نظرا لانعدام اللوائح المنظمة لشئون المخازن والمشتريات فضلا عن انعدام الخبرة الفنية لدى البنوك للقيام بالرقابة .

٤ — عدم تقييم المشروع على فترات متقاربة :

كان من الواجب على ادارة المشروع تقييم اعمال البنوك اولا باول وعلى فترات متقاربة وبيان مدى نجاح وفشل كل عمل يقوم به كل بنك ومدى تناسبه مع البيئة المحلية ومدى مكسبه وخسارته .

ولكن ادارة المشروع شغلت نفسها بالمنشآت الجديدة والاستثمارات التى اشترتها والتى أدت بها الى الخسارة دون أن تنظر الى الوراء لترى مدى أربحية عملها الذى لا يتفق والقواعد الادارية والمحاسبية السليمة .

٥ — عدم التقيد بالقواعد العامة المالية فلم تنفذ قواعد الصرف وصحته وسلامته وعدم الالتزام بالصرف فى حدود الاعتمادات المقررة مما ترتب عليه كثير من الاستهتار بالقواعد المحاسبية ادى الى اختلاسات كبيرة .

هذه خلاصة موجزة لأسباب فشل بنوك الادخار .

وقد قام مدير المشروع بالرد على هذه الاتهامات أمام النيابة العامة بما يفيد انه التزام بالقواعد المحاسبية والادارية السليمة .

ولكننا فى الحقيقة أمام اتهامات ليس هناك شك او جدل فى صحتها أمام الفساد والخسارة التى أدت ببنوك الادخار الى الهاوية التى تردت فيها .

المبحث الرابع

بنوك الادخار بين الاستقلال وتبعيتها للبنوك التجارية

كان لما ظهر من خسائر مالية فى ميزانية بنوك الادخار المحلية وللصعوبات الادارية والمالية والتنظيمية التى جابهت هذه البنوك اثر كبير فى البحث عن ايجاد وسيلة تتخطى بها البنوك العقبات الادارية والمالية والمحاسبية مع كفالة استقرارها وعدم تصفيتها .

وقد اثيرت عدة اتجاهات فى هذا الشأن رأت الحكومة الأخذ باحداها وهى اضافة اعمال هذه البنوك الادخارية الى البنوك التجارية فأصبح بنك ميت غمر وبنك زفتى تابعان للبنك الأهلى وبنك المنصورة وتوكيلاته وبنوك دكرنس وبلقاس وشربين تابعة لبنك الاسكندرية وبنـــك مصر الجديدة تابعا لبنك القاهرة وذلك اعتبارا من ١٩٧١/٧/١ .

وما زالت هذه البنوك تؤدى اعمالها بالاضافة الى الأعمال المصرفية التى تقوم بها البنوك التجارية اساسا .

وقد اعتمدت الحكومة فى الاخذ بهذا الأسلوب على ما جاء بقرار اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب حيث أوصت بالآتى(١) :

١ ــ تحتاج بنوك الادخار لما أصابها من فساد وخسارة الى رعاية دائمة من جانب الجهاز المصرفى المتخصص لتسير فى طريقها الى بر الامان على أن تتضافر الجهود لايجاد تنظيم سليم يتغلب على المشاكل والصعوبات التى خلقتها الادارات السابقة التى كانت تشرف على هذه التجربة .

٢ ــ ان البنك المركزى والجهـــاز المصرفى نظرا لاستقرار نظمة وطول خبرته فى مجالات الادخار المختلفة يجب أن يشرف على هذه البنوك .

٣ ــ دعم فكرة الادخار المحلى والعمل على نشرها فى اطار اشراف الجهاز المصرفى .

٤ ــ تتولى الادارة المحلية مستقبلا ادارة البنوك والاشراف عليها بعد أن يستتب أمرها ويتدعم كيانها .

---

(١) مضبطة مجلس الشعب بجلسة ٢٧ ابريل سنة ١٩٧١ .

ونرى قبل أن نبدى وجهة نظرنا أن نعرض لوجهات النظر المختلفة التى بدت من مناقشة مجلس الشعب لهذا الموضوع (فى جلسات ٢٦ يناير سنة ١٩٧١ ، ٢٧ ابريل سنة ١٩٧١ وتقرير اللجنة الاقتصادية فى ١٢ ابريل سنة ١٩٧١) :

أولا : ليس هناك اى خلاف على أن وجوب تنمية المدخرات المحلية والتوعية بالادخار عملية اساسية يجب أن يعمل الجميع على تشجيعها وخاصة فى الريف .

ثانيا : يجب أن تكون تنمية المدخرات المحلية عن طريق بنوك الادخار وبمعنى آخر يجب العمل على تدعيمها وان المشروع اذا كان قد تعثر وسط الطريق فليس معنى ذلك الغاؤه بل تقويمه وتدعيمه .

ثالثا : أن تجربة بنوك الادخار قد تردت فى كثير من الاخطاء ولم يكن ذلك لعدم صلاحية هذه البنوك فى بيئتنا المحلية ولكن يرجع ذلك لعدم خبرة القائمين على تنفيذها منذ البداية والسير بها وفق الأسس السليمة لهذه البنوك واختلفت الآراء فى كيفية معالجة هـذا النظام وكيفية الاشراف عليها على الوجه الآتى :

١ — اتجه البعض الى ضرورة انشاء شركة مستقلة تدير بنوك الادخار المحلية ويكون لها من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من تقويم بنوك الادخار واصلاح ما تعثر منها ومنح ادارة الشركة مسئولية كاملة عن حسن الادارة والنظام الادارى والمـالى والمحاسبى لهذه البنوك مع وضع هذه البنوك فى القالب القانونى المناسب لها ووضع لوائح وضوابط لسير العمل وكادر خاص بالموظفين ووسائل تشجيعهم .

٢ — يقرر البعض أنه فى المجتمعات الاشتراكية ونحن من بينها لن نستطيع أن ننمى بلادنا الا اذا عملنا بكل طاقاتنا من اجل تنمية المدخرات المحلية ولن يتاتى هذا الا بتنمية الوعى الادخارى لدى المواطنين وخاصة الفلاحين الذين يمثلون القاعدة العريضة لشعبنا العامل . لذلك يجب العمل على الاحتفاظ ببنوك الادخار بميزانيتها الخاصة والاستمرار فى تدريب وتكوين كادر من الموظفين بها من المؤمنين بفكرة الادخار المحلى وذلك لتقويم ما اعوج منها على أن تستمر الحكومة فى معالجة الفساد ووضعها تحت اشراف ادارى ومالى ومحاسبى دقيق ومراجعة أعمالها على فترات متقاربة .

٣ — اضاف بعض النواب انه يجب أن يكون الاشراف على بنوك الادخار من خلال رقابة الجهـاز المصرفى فيتولى هـذا الجهاز الاشراف حتى تقف بنوك الادخار على قدمها وتتكون لديها الأجهزة القادرة على إدارتها وبعد أن يتم التكوين والدعم يمكن أن ينتقل الاشراف الى الادارة المحلية .

وهذا الاتجاه الأخير هو ما دافعت اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب عنه وايده اعضاء المجلس .

ولكن بعد أن قرر مجلس الشعب فى جلسته بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٧١ الموافقة على اشراف البنوك المصرفية على بنوك الادخار وبعد أن تولت هذه البنوك عملها — كما سبق أن أوضحنا — بتاريخ ١٩٧١/٧/١ تبين أن بنوك الادخار أصبحت جزءا من البنوك المصرفية وادمجت بها وأصبحت تقوم بالأعمال المصرفية للبنوك التجارية فضلا عن نشاطها الادخارى التى كانت تقوم به فى السابق .

وبمعنى آخر يعتبر هذا الادماج أقرب الى التصفية منه الى اشراف البنوك المصرفية كما اشار بذلك مجلس الشعب .

وهذا الادماج يعتبر خطأ كبير وقعت فيه وزارة الاقتصاد ثم ادارة البنوك التجارية للأسباب الآتية :

١ — أن بنوك الادخار المحلية لها طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة البنوك المصرفية لدرجة كبيرة فان تنمية الوعى الادخارى لدى المواطنين فى الريف وفى البيئة المحلية يحتاج الى دراسة خاصة بسلوك أهل المنطقة وعاداتهم وتقاليدهم ومستوى معيشتهم ويحتاج الى بذل الجهد فى التنفيذ الايجابى والدائم على مواصلة الاتصـــال بالجماهير لمراعـــاة ما يتطلبونه فى السراء والضراء ومنحهم الثقـــة فى اجهزة بنـــوك الادخار حتى يمكن تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكى فى أعماله .

فاذا علمنا ان أهل الريف تسود بينهم الأمية وتصل حاليا الى ما يقرب من ٧٠٪ لعلمنا مدى الحاجة الى ضرورة توفير خبرة فنية خاصة من واقع التطبيق العلمى ، ومن المعلوم أنه حيث يسود الجهل وتسود الأمية بين المواطنين تـــكاد تتلاشى العادة المصرفية وتزداد هذه العادة بنســـبة زيادة التعليم وانتشاره بينهم .

لذلك كان من الواجب تقويم بنوك الادخار فقط والاشراف عليها اشرافا محاسبيا مع تركها تعمل فى البيئة المحلية بما يتناسب وأهل المنطقة .

ولكن البنوك المصرفية لم تقم بالاشراف عليها فقط بل ادمجتها فى فروعها وكلفتها بالقيام بالأعمال المصرفية .

٢ — وبدلا من توفير الخبرة الفنية فى ادارة بنوك الادخار المحلية وبدلا من تدريب واعداد الموظفين لهذا العمل الشاق ادخلت اجهزة مصرفية خالصة فى هذه البنوك فنأت بها عن العمل الفنى الخاص ببنوك الادخار المحلية وبعدت

هذه البنوك فى تصرفاتها ومعاملاتها عن القيام بخلق وتنمية الوعى الادخارى بين المواطنين . وشقت على الموظفين العثور على ابحاث ودراسات خاصة بالخبرات الواجبة لكيفية الاتصال بالجماهير وكيفية تنمية هذا الوعى الادخارى .

٣ ـ ان بنوك الادخار تقوم برسالات اجتماعية أخرى شاقة وبعيدة تمام البعد عن وظائف البنوك المصرفية فهى بعملها تقوى الروابط بين الافراد بما تؤديه من خدمات كما تعطى خبرات كبيرة لأهل الريف فى كيفية ادارة استثماراتهم وتعطى لهم الثقة فى انفسهم وفى حكومتهم الى غير ذلك من الوظائف الاجتماعية العديدة فانى للبنوك المصرفية أن تقوم بهذا العمل الجاد .

٥ ـ أن بنوك الادخار المحلية اصبحت حقيقة ملموسة لعدد كبير من المدخرين ويخشى كثيرا ان يبتعد هؤلاء المتعاملون معها عن الاتصال بها أو تأييدها كما يخشى كذلك أن تعود العادات والتقاليد القديمة الى أهالى المنطقة التى نشأت فيها هذه البنوك والتى استطاعت أن تغير من بعض هذه العادات .

٦ ـ ان قطاع الحرفيين وينتجون سنويا بما قيمته تقريبا ٢٠ مليونا من الجنيهات وهو قطاع عريض يتفاوت عددهم بين ٢ ، ٣ ملايين مواطن كان يمكن لبنوك الادخار المحلية أن تساهم فى مساعدة الكثير منهم بمدهم بالاموال بعد ذلك على اقساط شهرية خصوصا وقد الفت الحكومة هيئة الصناعات الحرفية التى كانت تمدهم بالمعونة والخبرات اللازمة . وتمويل هذه الصناعات له اهمية قصوى فى كثير من البلاد النامية اذ يعتمد عليه قطاعات كبيرة من الفلاحين والطبقات المحدودة الدخل والمقيمين بالمناطق النائية عن المدن الكبرى(١) .

لهذا كله نرجو بالحاح ضرورة استقلال بنوك الادخار المحلية عن البنوك المصرفية مع اعادة تنظيمها بما يتفق والقواعد الادارية والمحاسبية التى تتفق والعلم الحديث .

(١) الاهرام الاقتصادى العدد ٤٠٥ ـ اول يوليو سنة ١٩٧٢ بعنوان « دور الحرفيين فى التنمية » ص ٦ .

المبحث الخامس

بنك ناصر الاجتماعى

صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ بانشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعى » تكون وظيفتها الأساسية كما ورد بمذكرته الايضاحية تحقيق التكافل الاجتماعى لجميع أبناء المجتمع وذلك باتباع السبل الآتية طبقا لما جاء بالمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية المذكور :

١ ــ تقرير نظام للمعاشات وللتأمين وعلى الأخص التأمين التعاونى وذلك لغير المنتفعين بنظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية ويتم ذلك تدريجيا .

٢ ــ منح قروض للمواطنين .

٣ ــ قبول الودائع وعلى الأخص الودائع الادخارية وتنظيم استثمارها .

٤ ــ استثمار أموال الهيئة فى المشروعات العامة والمشروعات الخاصة .

٥ ــ منح اعانات ومساعدات للمستحقين لها من المواطنين .

ونعرض بايجاز لكل سبيل حتى نستطيع تقديم فكرة عامة عن نشاط البنك :

١ ــ نظام المعاشات والتأمينات :

وضع البنك قواعد وشروط للتأمين الاجتماعى بالمنشور رقم ٤١٤٩١/٤١٨٣٦ فى أغسطس سنة ١٩٧٢ قرر أنه يقبل الاشتراك فى هذا المشروع لمن بلغت سنهم ١٨ سنة حتى ٦٤ سنة كما قرر ان يظل باب التسجيل مفتوحا لمن يرغب الاشتراك فيه لمدة خمسة سنوات اعتبارا من تاريخ بدء العمل به وبعد مضى هذه الفترة الانتقالية يقتصر حق الاشتراك على من لا تتجاوز سنهم ٤٥ سنة ميلادية . هذا وقيمة الاشتراك زهيدة للغاية فهى ١٫٢٠٠ جنيه سنويا نقدا أو على أقساط تدفع خلال العام بطريق الطوابع الخاصة بالتأمين الاجتماعى التى يصدرها البنك ــ ولكن يشترك سداد اشتراك سنة كاملة على الأقل لاستحقاق الحد الأدنى للمعاش وقدره ثلاثة جنيهات شهريا ــ ولا يؤدى المعاش الا اذا بلغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين بواقع ثلاثة جنيهات شهريا ويزداد بزيادة مدة الاشتراك حتى يصل الى أربعة جنيهات يضاف الى ذلك أن البنك يقوم بصرف قيمة معاش شهرين

فى حالة وفاة المؤمن عليه كمصاريف جنازة. ويستفيد من نظام التأمين الاجتماعى الذين لا يخضعون لنظم التأمين والمعاشات ومنها الفئات الآتية على سبيل المثال لا الحصر :

ــ العاملون المؤقتون فى الزراعة وعمال التراحيل .

ــ الحرفيون وهم الذين يباشرون كأفراد خدمات أو أعمال تجارية أو صناعية بسيطة ويعملون بأنفسهم ولا يستخدمون عمالا ويزيد دخلهم السنوى عن حد الاعفاء الضريبى .

ــ الباعة الجائلون وباعة الصحف .

ــ العاملون فى أعمال عارضة .

ــ عمال الصيد الموسميين .

ــ خدم المنازل .

ــ مبادو السيارات .

وكذلك فئات أخرى مثل : ماسحو الأحذية ــ سائقو العربات الكارو ــ عمال الخدمات العامة ــ بائعو اللبن .

٣ ــ منح قروض للمواطنين :

(أ) القروض الانتاجية :

يجب أن يتجه نشـــاط البنـــك الى الاهتمام بها خصوصا وأن القروض لمساعدة الحرفيين تكاد تكون متوقفة فى الوقت الحاضر . هذا رغم اننا أثناء زيارتنا للبنك لاحظنا أن القروض الانتاجية كانت قليلة للغاية وتفوقت عليها القروض للاستهلاك ــ مع أن البنك قد اشار فى احدى مطبوعاته الى انه قصد بهذه القروض تدعيم الادارة المحلية ومساندة النشاط الاقتصادى فى المحافظات والمدن والقرى بما لايتعارض مع الخطة العامة للدولة ــ والحد الاقصى لكل قرض هو ٥٠٠ جنيه وهو مبلغ كاف لعامل بسيط يؤدى حرفة لا تحتاج لتمويل ضخم وكل ما يشترطه البنك فى المقترض هو الخبرة الكافية والسمعة الطيبة .

ولا يتقاضى البنـــك من المقترض الا ١٪ من قيمة القروض كمصروفات ادارية ، ١٪ أخرى كتأمين لمخاطر عدم السداد .

(ب) **قروض طلاب الجامعات والمعاهد العليا :**

وهى تلى فى الأهمية القروض الانتاجية .

وبانشاء بنك ناصر الاجتماعى اصبح صندوق مساعدة طلاب الجامعات والمعاهد العليا الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ تابعا لصندوق البنك والغى القانون المذكور .

وقد زاد البنك من مساهمته فيما تتكبده اسر الطلاب من تكاليف استكمال دراستهم ومعونات عينية وشراء الكتب الدراسية وغير ذلك .

(ج) **قروض الخدمات الاجتماعية :**

وهى قروض تمنح فى حالات الزواج والعمليات الجراحية التعويضية وحالات المرض التى تتطلب مصاريف علاج غير عادية وذلك بضمان المعاشات للمواطن المنتفع بأحد قوانين المعاشات المدنية أو العسكرية أو التأمينات الاجتماعية على أن مبلغ القرض يختلف طبقا لمدة الخدمة .

ومدة سداد القرض خمس سنوات من تاريخ صرفه وفى حـــالة وفاة المقترض يوقف تحصيل باقى القرض .

ولا يتقاضى البنك أية فوائد ما عدا ١ ٪ من قيمة القرض كمصاريف ادارية ١ ٪ اخرى لمقابلة عدم سداد القرض .

(د) **القروض للحج :**

وافق البنك على منح قروض للحج على أن تسدد بأقساط شهرية من مرتب المقترض وشروط حددها البنك .

٣ ــ **الودائع الادخـــارية :**

وهذه الوظيفة الأساسية فى بنوك الادخار المحلية ليست بهـــذه الأهمية فى بنك ناصر الاجتماعى .

بل لاحظنا اثناء زيارتنا للبنك أن هذه الوظيفة تكاد تكون منعدمة والحد الادنى لقبول الودائع مائة مليم وبدون حد اقصى وقد تكون هذه الودائع نقدا أو على هيئة طوابع ادخارية .

ويشير البنك الى ان المـــودع الادخارى ستكون له الأولوية فى المزايا والخدمات التى يقدمها البنك لعملائه .

٤ — استثمار اموال البنك فى المشروعات العامة والمشروعات الخاصة :

ويستهدف البنك من ذلك توفير فرص العمل لبعض المواطنين واقراض البعض الآخر منهم على اساس المشاركة مع اشتراط ضمانات مادية حفاظا للبنك على امواله .

ويقوم البنك فعلا بدراسة عدة مشروعات لمشاركة المواطنين فى استثمارها وبذلك يساهم فى مساعدة المشاركين فى العمل ثم زيادة الانتاج فى الدولة مع الحصول على عائد مجز له .

ويدرس البنك حاليا مشروع شراء مائة تاكسى مساهمة منه فى تيسير سبل المواصلات للمقيمين بالقاهرة ومساعدة مائة عائلة لمائة سائق تاكسى على أن يصبح التاكسى بعد مرور ثلاث سنوات ملكا لسائقه وذلك بعد حصول البنك على امواله من العائد اليومى لتشغيلها ويضمن فى الوقت ذاته محافظة السائق على السيارة قدر طاقته اذ انه سيكون مالكها بعد المدة المحددة .

٥ — منح اعانات ومساعدات للمستحقين لها من المواطنين :

وهى من الوظائف الاساسية بالنسبة للبنك . اذ انه يعتمد على تجميع الزكاة من المواطنين .

والزكاة فى الاسلام اساس التكافل الاجتماعى يجب انفاقها فى المصارف الشرعية التى حددها القرآن الكريم ومنها منح اعانات للفقراء والمساكين وفى سبيل الله .

موارد بنك ناصر الاجتماعى :

لم يستكمل البنك بعد كل موارده المالية التى وردت بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ والمنصوص عليها فى المادة السادسة منه .

وتتكون موارد بنك ناصر من الآتى :

١ — نسبة من صافى ارباح الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة قبل التوزيع تحدد بقرار من رئيس الجمهورية والمشروع المعد للاصدار يحدد هذه النسبة بمقدار ٢٪ .

٢ — اشتراكات المنتفعين باحكام نظم التامين والمعاشات التى يتم تقديرها طبقا لاحكام اللائحة التنفيذية .

٣ — ما تخصصه الدولة سنويا من اعتمادات الموازنة العامة للدولة .

٤ ــ الاعتمادات المدرجة فى ميزانية الجهات العامة التى تباشر نشاطا مماثلا ويتقرر نقلها الى ميزانية الهيئة .

٥ ــ المبالغ التى تخصصها وزارة الأوقاف للهيئة من ايرادات الأوقاف الخيرية لاستخدامها للقروض والمساعدات الاجتماعية :

٦ ــ أموال الزكاة والهيئـــات والتبرعات والوصايا التى يقبلها مجلس ادارة الهيئة بما لا يتعارض واغراض الهيئة .

٧ ــ الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الهيئة والأعمال والخدمات التى تؤديها للغير والعمولات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وعلى كل فان نشاط البنك يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا فى الوقت الحاضر على مورد واحد فقط وهو الموازنة العامة للدولة ويسعى جاهدا فى الحصول على موارد اخرى .

للبنك حاليا أربعة فروع فى كل من القاهرة والاسكندرية والزقازيق واسيوط وترجو ادارته التوسع فى نشاطه مع افتتاح فروع أخرى كلما اتسع نطاق اعمـــاله .

ومن هنا نلاحظ اختلافا واضحا بين اغراض بنوك الادخار المحلية واغراض بنك ناصر الاجتماعى وبين موارد بنوك الادخار وكذلك بنك ناصر .

فبينما تعتمـــد بنوك الادخار المحليـــة على مدخرات الأفراد ومجهوداتهم وادارتهم للبنك وممارستهم العمل به واشرافهم على أعماله واستثماراته نجد بنك ناصر الاجتماعى يعتمد فى موارده على الدولة وعلى الهيئات العامة ثم على تبرعات الأفراد والهيئات على هيئة زكاة وهذا المورد الأخير كان من موارد بنوك الادخار ولكنه مورد ضئيل جدا لا يعتد به .

ومن موارد بنك ناصر كذلك مدخرات الافراد ولكنه بعكس بنوك الادخار مورد ضئيل للغاية .

ويدير البنك موظفون عاملون دون اشراف من هيئات شعبية أو من المساهمين .

وبينما تنتشر بنوك الادخار المحلية فى الريف المصرى ويجب أن تنتشر على نطاق واسع نجد بنك ناصر لا يعتمد فى نطاقه المكانى على الأماكن الريفية او الفقيرة بل ينشر نشـــاطه الاجتماعى بين الاغنياء ليأخذ منهم والفقراء ليساعدهم .

لذلك نرجو التوسع فى كلا الاتجاهين وأن كنا نرى أنهما يسيران ببطء شديد .

ومن الأفضل من وجهة نظرنا توحيدهما باندماجهما معا على أن يكون الاختصاص الاصـــلى هو الادخار المحلى والاستثمارات المحليـــة والتأمين الاجتماعى لمن لم تشملهم مظلة التأمينات الاجتماعية .